موقف أهل السنة من الرواية
عن أهل الأهواء والبدع
دراسة نظرية تطبيقية

د. شيخه حمد عبد الله العطيه (*)

تقرأ في هذا البحث:

أن أئمة الجرح والتعديل جعلوا نقد أهل البدع وتجريحهم هدفهم الأول حتى يميزوا بين المقبول والمردود من الأحاديث؛ فمدار هذا البحث على رواية المبتدع لأن الفرق الإسلامية الأخرى تعد من المبتدعة في نظر أهل السنة. في حين نجد أن صحيحي البخاري ومسلم- وهما من أشهر الكتب الحديثية التي اشترطت الصحة- يوجد ضمن رواتهم رواة قد وصفوا بالبدعة، فكيف يتأتى أن يكون الحديث صحيحًا وفي سنده مبتدع، وقد علم أن العدالة شرط وأن البدعة تذهب العدالة ! والحقيقة أن العبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته، والثقة بدينه وخلقه .

الهدف من هذا البحث:

- بيان أقوال العلماء عن الرواية عن الفرق الإسلامية واختلافهم في ذلك .
- بيان الراجح من هذه الأقوال .
- حل إشكالية فهم البدعة .
- التطبيق على بعض رواة أهل البدع وبعض الأحاديث التي رووها.

(*) أستاذ الشريعة بجامعة قطر - قسم الدراسات الإسلامية .

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن السنة النبوية هي الأصل الثاني للتشريع، ولم يحفظها الله ﷻ كما حفظ القرآن لحكمة يعلمها ﷻ، ومن هنا اتخذت بعض الفرق الإسلامية من السنة النبوية وسيلة لها في تأصيل مبادئهم وتقعيدها، وحينما عملوا ذلك ظنوا أنهم لن يُطْعَن في أصولهم ومبادئهم؛ حيث إن وضع الأحاديث والكذب والتبديل فيها من قِبَل أهل البدع نوع من أنواع الحروب الخفية التي شنها أهل البدع على أهل السنة ومنهجهم، بل هي أشد الحروب الخفية التي طعن بها أهل البدع في منهج أهل السنة، ولكن الأمر لم يكن كما أراد أهل البدع؛ لأن أئمة الجرح والتعديل جعلوا نقد أهل البدع وتجريحهم هدفهم الأول حتى يميزوا بين المقبول والمردود من الأحاديث؛ ومن هنا كشف أئمة الجرح والتعديل عوار أهل البدع، وهتكوا أستارهم، وبينوا خطورتهم وخطورة بدعهم وحذروا منها ومنهم.

فمدار هذا البحث على رواية المبتدع لأن الفرق الإسلامية الأخرى تعد من المبتدعة في نظر أهل السنة.

ومن هنا كان أهل الحديث هم أيقظ الناس وأشدهم معرفة بأهل البدع وأشدهم حذرًا من دسهم وكيدهم.

وسوف نتحدث في الصفحات الآتية عن الرواية عن الفرق الإسلامية، ونبيِّن أقوال العلماء في ذلك واختلافهم ونبيِّن الراجح، ثم نطبق ذلك على بعض رواة أهل البدع وبعض الأحاديث التي رووها.

خطة البحث:

يتكون البحث بعد المقدمة السابقة من تمهيد وفصلين وخاتمة:

التمهيد: في التعريف بنشأة الفرق

الفصل الأول: الدراسة النظرية

- إشكالية الرواية عن المبتدعة
- من يحكم على الرواة
- البدعة عند أئمة الجرح والتعديل
- مكان ظهور البدع
- حذر العلماء في باب التكفير والتبديع.
- التفريق بين البدعة الخفيفة والمتوسطة والغليظة
- حكم رواية المبتدع
- الراجح في حكم الرواية عن المبتدع
- رواية المبتدع إن كفر ببدعته

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

وتشتمل على فرعين:

الفرع الأول: التطبيق على الرواة

الفرع الثاني: التطبيق على الأحاديث

تمهيد في التعريف بنشأة الفرق

لقد كانت بداية نشأة الفرق الإسلامية في عهد عليٍّ بن أبي طالب ﷺ، وإن كانت بوادرها قد ظهرت قبل ذلك إلا أنها لم تتخذ الشكل الرسمي، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: «واعلم أن عامة البدع المتعلقة بالعلوم والعبادات في هذا القدر وغيره إنما وقع في الأمة في أواخر خلافة الخلفاء الراشدين، كما أخبر به النبي ﷺ حيث قال: «من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا؛ فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»[2].

ومن أهم هذه الفرق ما يأتي:

١- الخوارج:

ظهرت هذه الفرقة في زمان علي ومعاوية رضي الله عنهما حين شبَّ النزاع على الخلافة، وانقسم المسلمون إلى مؤيد لعلي ﷺ ومؤيد لمعاوية ﷺ ووقعت موقعة صفين التي رفع معاوية وأصحابه فيها المصاحف على أسنة الرماح، يطلبون تحكيم كتاب الله ﷻ.

وما كان لعلي ﷺ إلا أن يقبل تحكيم القرآن، فهو لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأوكل علي أبا موسى الأشعري نائبًا عنه وعن صحبه، في حين كان عمرو بن العاص نائبًا عن معاوية وعن صحبه؛ ليفصلا في القضية، ولكن بعضًا ممن كان يناصر عليًا ﷺ خرجوا عليه، وقالوا: لقد حكَّم علي الرجال في كتاب الله؟ كيف يحكم أبا موسى وعمرو في كتاب الله ﷻ ؟ والله

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/ ٣٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب «السنة » باب «في لزوم السنة» حديث (٤٦٠٧)، والترمذي في كتاب «العلم» باب «ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع» حديث (٢٦٧٦) من حديث العرباض بن سارية ﷺ.

يقول: ﴿ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ ﴾ [يوسف: ٤٠]، وما دام قد فعل ذلك فقد خرج من دين الله ﷻ، فسموا بالخوارج لأنهم خرجوا على عليٍّ ﷺ، ولقد حاربهم علي ﷺ ومَنْ بعده حتى قُضي عليهم في القرن الثالث الهجري.

٢- الشيعة:

هم الذين تَشَيَّعوا لعلي وناصروه، فسموا بالشيعة، وأول ظهور لهم كان في عهد عثمان ﷺ ، ومذهبهم أنهم يفضلون أهل بيت النبي ﷺويقولون بأولويتهم بالخلافة، وهم ليسوا على درجة واحدة في الغلو والإفراط، فقد اقتصر المعتدلون منهم على تفضيل علي ﷺ على بقية الصحابة من غير تكفير أو تفسيق لأحد، وقالوا: إن عليًا لا يفرق عن النبي ﷺ إلا في درجة النبوة. ويقولون: إن الرسول ﷺقد أوصى لعلي بالخلافة، ولكن الصحابة كتمت ذلك.

ومنهم من يتمادى في ضلاله، فلا يكتفي بتفضيل علي ﷺ على الخلفاء، بل يرفعونه إلى مرتبة النبوة. ومنهم من قال: إنه إله، وهؤلاء أحرقهم علي ﷺ بالنار؛ لغلوهم وافترائهم على الله ﷻ.

وهذه الفرقة كانت وما زالت مدخلاً لمن أراد أن يهدم الإسلام والمسلمين من اليهود والنصارى وأعداء الدين الذين يجعلون حب آل البيت ستارًا يهدمون من خلاله قواعد الإسلام.

والمسلم يحب أهل بيت النبي ﷺ ويحترمهم، ويدعو لهم ويقدرهم حق قدرهم، ولكنه لا يرفعهم فوق منزلة البشر، فهم لا يقدرون على شيء من ملك الله، ولا يشفعون لأحد إلا بإذن الله تعالى.

٣- المرجئة:

خرجت فرقة المرجئة بين غلو الشيعة والخوارج وجهلهم ، فتوقفت وأجلت وأرجأت الحكم بين الطرفين، فسموا بالمرجئة. وقالوا: نحن لا نعلم المخطئ من

المصيب؛ لذلك نؤخر ونرجئ أمرهم إلى الله ﷻ، وقالوا: إن الإيمان تـصديق بالقلب، ولا تعلق له بالعمل، وقالوا: لا تضر مع الإيمان معصية.

وقد وجد الفساق وأصحاب الضلالات في مذهب المرجئة بابًا عظيمًا فـي الدخول في الإسلام، وعمل ما يريدون عمله من الكفر والشرك وغيرهما غيـر مبالين بذلك؛ مما جعل زيد بن علي بن الحسين بن علي ﷺ يقول: أبـرأ مـن المرجئة الذين أطمعوا الفساق في عفو الله.

٤- الجبرية:

من الفرق الضالة فرقة ادعت أن الإنسان لا إرادة له وأنه مسير ولا اختيار له، وسموا بالجبرية، وهؤلاء تركوا العمل واحتجوا بالقدر، فلماذا يعملون وهم مجبورون والقدر يسري عليهم؟! ومن مبادئهم أنهم أنكروا رؤية الله في الآخرة، وقالوا: إن الجنة والنار تفنيان، وقد حكم كثير من العلماء بكفرهم.

٥- المعتزلة:

هي فرقة تنسب إلى واصل بن عطاء الذي كان يجلس في حلقة علم للحسن البصري، ودخل رجل ليسأل الحسن، فقال له: يا إمام ظهر في زماننا جماعـة يكفرون مرتكب الكبيرة وهم الخوارج، وجماعـة يرجئـون الحكـم علـيهم، ويقولون: لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفـر طاعـة، وهـم المرجئة، فتفكر الحسن، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقـول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلق ولا كافر مطلق، بل هو في منزلة بين منـزلتين. وتبعه عمرو بن عبيد في رأيه ثم جلس في ناحية مـن المـسجد يقـرر هـذا المذهب، فقال الحسن: اعتزلنا واصل، فسمُّوا بالمعتزلة.

ومن هذه الفرق وغيرها خرجت فرقٌ كثيرةٌ متعددة المناهج والأفكار؛ ليتحقق

ما قاله رسول الله ﷺ : «إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة»[1].

وهذه الفرقة التي وعد رسول الله ﷺ بأنها هي الناجية من النار، هي الفرقة المتمسكة بالحق الذي جاءها من الله ﷻ، العاملة بسنة رسول الله ﷺ ، فمبادئهم ومنهج حياتهم من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ ، ويتخذون نفس طريق السلف الصالح من الصحابة والتابعين.

وأما بالنسبة لهذه الفرق فإن كل فرقة منهم اتخذت عدة أمور تُعَبِّر عن أصولهم، ومن خلال هذه الأصول قامت بعض الفرق بوضع الأحاديث التي تؤيد أصولهم، ومن هنا كان الخلاف في الرواية عن هذه الفرق، على تفصيل في ذلك هل يُروى عن جميع الفرق الإسلامية، أم لا يُروى عنها، أم يروى عن بعضها ولا يروى عن البعض الآخر.

---

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب «الفتن» باب «افتراق الأمم» حديث (٣٩٩٣) من حديث أنس بن مالك ﷺ.

الفصل الأول : الدراسة النظرية

إشكالية الرواية عن المبتدعة

****

لقد جعل المحدثون من خلال تعريفهم الحديث الصحيح أنه يشترط في راويه أن يكون عدلاً، وهذا أمر مجمع عليه عندهم، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته»[(١)].

فالعدالة شرط في الحديث الصحيح، فإذا عُدِمَت العدالة فإن اسم الصحيح يذهب عن الحديث، وقد ذكر المحدثون أن العدالة تنخرم بأحد أمور خمسة، هي[(٢)]:

١- الكذب.

٢- الاتهام بالكذب.

٣- الفسق.

٤- البدعة.

٥- الجهالة.

---

(١) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر ص١٣، وانظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري الدمشقي (١/ ٢١٢)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني (١/ ٩، ٢١)، (٢/ ١٢٠)، ومقدمة في أصول الحديث لعبد الحق الدهلوي ص٥٨.

(٢) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر ص١٩، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (١/ ٩٨)، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر (٢/ ٥٤٧).

في حين نجد أن صحيحي البخاري ومسلم- وهما من أشهر الكتب الحديثية التي اشترطت الصحة- يوجد ضمن رواتهم رواة قد وصفوا بالبدعة، فكيف يتأتى أن يكون الحديث صحيحًا وفي سنده مبتدع، وقد علم أن العدالة شرط وأن البدعة تذهب العدالة؟! والإمام البخاري يقول: «ما أدخلت في كتابي إلا ما صح»[1] فكيف يحكم لحديث بالصحة في سنده راوٍ مبتدع؟!

وشرط العدالة في صحة ما يحتج به محل إجماع بين العلماء، قال ابن الصلاح: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلًا ضابطًا لما يرويه»[2].

فما مفهوم العدالة وما ضابطها؟

مفهوم العدالة:

العدالة هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعًا؛ حتى تحصل ثقة النفس بصدقه، ويعتبر فيها الاجتناب عن الكبائر وعن بعض الصغائر كالتطفيف في الحبة، وسرقة باقة من البقل، وعن المباحات القادحة في المروءة كالأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأراذل، والإفراط في المزاح[3].

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي (١/ ١٢٢)، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/ ٥٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص١٠٤، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ١١٦- ١١٧).

(٣) المحصول من علم الأصول للرازي (٤ /٥٧١)، وانظر: المستصفى في علم الأصول للغزالي ص١٢٥، والتقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير لابن أمير حاج (٢/ ٣٢٢)، وحاشية العطار على جمع الجوامع (٢/ ١٧٤- ١٧٥)، واليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر للمناوي (١/ ٩٤)، وتوجيه النظر (١/ ٩٤).

وبناء على ذلك فإن أئمة الجرح والتعديل كانوا يعرفون عدالة الراوي بأحد أمرين:

الأول: اشتهار حال الراوي بالعدالة والتقوى بين الناس حتى لا يغيب ذلك عن جمهور الأمة، وفي ذلك يقول تاج الدين السبكي: «الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب لمذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا الباب أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة؛ إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون»[١].

الثاني: تزكية النقاد العارفين، فإذا شهد للراوي عدد من العلماء أو واحد على الأقل بأنه عدل فإنه ينتقل من دائرة الجهالة إلى دائرة العدالة.

وفي ذلك يقول ابن كثير: «وتثبت عدالة الراوي باشتهاره بالخير والثناء الجميل عليه، أو بتعديل الأئمة، أو اثنين منهم له، أو واحد على الصحيح، ولو بروايته عنه في قول»[٢].

ضابط العدالة:

وضابط العدالة في ذلك أن كل ما لا يؤمن معه جرأته على الكذب ترد به الرواية وما لا فلا[٣].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٩)، وانظر: قواعد التحديث لجمال الدين القاسمي ص١٨٩.

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص٨٦.

(٣) انظر: المحصول من علم الأصول (٤ /٥٧١)، وكشف الأسرار لعلاء الدين البخاري (٢/ ٥٨٤- ٥٨٥).

من يحكم على الرواة؟

علماء الحديث وأئمة الجرح والتعديل هم الذين يحكمون على الرواة سواء كانوا مبتدعة أو غيرهم.

البدعة عند أئمة الجرح والتعديل:

البدعة عند أئمة الجرح والتعديل تختلف عن البدعة عند الفقهاء، فالبدعة عند الفقهاء لها أنواع كثيرة، أما عند أئمة الجرح والتعديل فيقصدون بها نوعًا واحدًا من أنواع البدع، ألا وهو البدعة الاعتقادية، ومن هنا لم يدخلوا ضمن غير بدع العقائد في الحكم على الشخص بأنه مبتدع.

مكان ظهور البدع:

لا شك أن معرفة مكان ظهور البدع والفرق الإسلامية يساعد على النظر في أحوال الرواة ومعرفة مدى تشربهم للبدع، ولذلك نجد كتب التراجم تهتم بذكر أماكن ميلاد الرواة ونشأتهم؛ لأن لذلك تأثيرًا كبيرًا في اعتقادهم وفكرهم، وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أماكن ظهور البدع والفرق فقال: «فإن الأمصار الكبار التي سكنها أصحاب رسول الله ﷺ وخرج منها العلم والإيمان خمسة: الحَرَمَانِ والعراقانِ، والشام؛ منها خرج القرآن والحديث والفقه والعبادة وما يتبع ذلك من أمور الإسلام، وخرج من هذه الأمصار بِدَعٌ أصولية غير المدينة النبوية، فالكوفة خرج منها التشيع والإرجاء، وانتشر بعد ذلك في غيرها، والبصرة خرج منها القدر والاعتزال والنسك الفاسد، وانتشر بعد ذلك في غيرها، والشام كان بها النصب والقدر، وأما التَّجَهُّم فإنما ظهر من ناحية خراسان وهو شر البدع، وكان ظهور البدع بحسب البعد عن الدار النبوية، فلما حدثت الفرقة بعد مقتل عثمان ظهرت بدعة الحرورية... وأما المدينة النبوية فكانت سليمة من ظهور هذه البدع، وإن كان بها من هو مضمر لذلك، فكان

عندهم مهانًا مذمومًا؛ إذ كان بها قوم من القدرية وغيرهم، ولكن كانوا مذمومين مقهورين بخلاف التشيع والإرجاء في الكوفة والاعتزال وبدع النُّساك بالبصرة والنصب بالشام؛ فإنه كان ظاهرًا، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أن الدجال لا يدخلها(١)... ولم يزل العلم والإيمان ظاهراً إلى زمن أصحاب مالك وهم من أهل القرن الرابع»(٢).

حذر العلماء في باب التكفير والتبديع :

يرى الإمام الذهبي الاحتياط والحذر في باب التكفير والتبديع أكثر منه في غيره؛ فإن اختلاف العقائد أدى إلى التكفير والتبديع في نظره.

ثم أكد ذلك بقوله: «ينبغي أن تُتَفقَّد حالُ الجارح مع من تَكَلَّم فيه باعتبار الأهواء، فإن لاح لك انحرافُ الجارح، ووجدتَ توثيقَ المجروح من جهة أخرى فلا تحفلْ بالمنحرِف وبغَمْزِه المبهَم، وإن لم تجد توثيقَ المغموز فتأَنَّ وترفَّقْ»(٣).

وهذا كلام حق وهو ضد ما يقوله بعض الناس اليوم إذا بدَّع العالم شخصًا أو أشخاصًا فيجب تقليده ولا يسأل عن أسباب الجرح.

وأيضًا فيه إلجام لمن يتسرع إلى قبول التبديع بدون حجة وبدون بيان الأسباب.

---

(١) كما ورد في الحديث المتفق عليه الذي أخرجه البخاري في كتاب «الحج» باب «لا يدخل الدجال المدينة» حديث (١٨٨٠)، وفي كتاب «الفتن» باب «لا يدخل الدجال المدينة» حديث (٧١٣٣)، ومسلم في كتاب «الحج» باب «صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها» حديث (١٣٧٩) من حديث أبي هريرة ﷺ بلفظ: «على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال».

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٣٠٠- ٣٠٣).

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي ص٨٨.

التفريق بين البدعة الخفيفة والمتوسطة والغليظة :

اتفق أئمة الجرح والتعديل على أن المقصود بالراوي المبتدع هو من يبتدع في أمور العقائد، ولكنهم قد فرقوا في ذلك بين البدعة الخفيفة والبدعة المتوسطة والبدعة الغليظة؛ فالبدعة الخفيفة (كالإرجاء والخروج) هناك نزاع في قبول رواية أصحابها من الدعاة، والبدعة المتوسطة (كالقدر والنصب والتشيع) يُقبل من غير الداعية وتُرَدّ رواية الداعية، والبدعة الغليظة (كالرفض والتجهّم والاعتزال) تُرَدُّ رواية أصحابها.

قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي»: «فيخرجُ من هذا أن البدع الغليظة يُردُّ بها الرواية مطلقًا، والمتوسطة كالقدر إنما يرد رواية الداعي إليها، والخفيفة كالإرجاء هل يُقْبَل معها الرواية مطلقًا أو يرد عن الداعية؟ على روايتين».

وسوف نعرض فيما يأتي لهذه البدع، ونبيِّن أقوال العلماء فيها.

١- الإرجاء:

من البدع الخفيفة بالنسبة للرواة (أي من حيث قلة تأثيرها على صدق الراوي) بدعة الإرجاء، قال أحمد في رواية أبي داود: «احتملوا من المرجئة الحديث، ويُكتَبُ عن القَدَري إذا لم يكن داعية»[(١)].

وقال المروزي: «كان أبو عبد الله [أحمد بن حنبل] يحدِّثُ عن المرجئ إذا لم يكن داعيًا ولا مخاصمًا»[(٢)].

وقال أحمد بن أبي يحيى: سمعت أحمد بن حنبل وذكر شبابة، فقال: «تركته، لم أروِ عنه للإرجاء». فقيل له: يا أبا عبد الله، وأبو معاوية؟ فقال: «شبابة كان داعية»[(٣)].

---

(١) المسودة لآل تيمية ص٢٣٩.
(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/٣٤٠)، وانظر: المسودة لآل تيمية ص٢٣٩.
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٤/ ٤٥)، وتهذيب الكمال للمزي (١٢/ ٣٤٦).

٢- الخروج:

من البدع الخفيفة بدعة الخوارج. قال الآجري: «سمعت أبا داود سليمان ابن الأشعث يقول: «ليس في أصحاب الأهواء أصحُّ حديثًا من الخوارج». ثم ذَكَرَ عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج(١).

وقد احتجّ البخاري بعمران بن حطان في حديث واحدٍ في صحيحه واستشهد به في آخر(٢).

وليس معنى ذلك اتفاق المحدثين على الرواية عن دعاة الخوارج؛ فقد قال الدارقطني في «الإلزامات والتتبع»: «وأخرج البخاري حديث عمران بن حطان عن ابن عمر عن عمر في لبس الحرير، وعمران متروكٌ؛ لسوء اعتقاده وخبث رأيه، والحديث ثابت من وجوهٍ عن عمر عن عبدالله مولى أسماء وغيره عن ابن عمر عن عمر»(٣).

وقال البدرُ العيني: «عمران بن حطان السدوسي كان رئيس الخوارج وشاعرَهم، وهو الذي مَدَح ابنَ مُلْجَم قاتلَ علي بن أبي طالب ﷺ بالأبيات المشهورة، فإن قلت: كان تركُهُ من الواجبات، وكيف يُقبَلُ قولُ من مَدَح قاتِلَ علي ﷺ؟ قلتُ: قال بعضهم(٤): إنما أخرج له البخاري على قاعدته في تخريج أحاديث المبتدع إذا كان صادق اللهجة متديّنًا(٥). انتهى. قلت: ليس للبخاري

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص١٣٠.

(٢) انظر: «صحيح البخاري» في كتاب «اللباس» باب «لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه» حديث (٥٨٣٥)، وباب «نقض الصور» حديث (٥٩٥٢).

(٣) الإلزامات والتتبع للدارقطني ص٢٥٩.

(٤) يقصد ابن حجر العسقلاني، وكثيرًا ما يعبر عنه بقوله: «قال بعضهم»، «وذهب بعضهم».

(٥) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١٠/ ٢٩٠).

حجة في تخريج حديثه، ومسلمٌ لم يخرج حديثه، ومن أين كان له صدقُ اللهجة، وقد أفحش في الكذب في مدحه ابنَ ملجم اللعين؟ والمتدين كيف يفرح بقتل مثل علي بن أبي طالب ﷺ حتى يَمدَحَ قاتلَه؟!»[١].

وقد ثبت كذلك عن بعض الخوارج وضع الحديث، فأخرج الخطيب البغدادي بسنده عن عبد الله بن يزيد المقرئ أن ابن لهيعة قال: «سمعت شيخًا من الخوارج تاب ورجع، وهو يقول: «إن هذه الأحاديث دينٌ، فانظروا عمّن تأخذون دينكم؛ فإنَّا كُنَّا إذا هَوِينا أمرًا، صَيَّرناهُ حديثًا»[٢].

وهذه القصة صحيحة قال عنها ابن حجر في «لسان الميزان»: «حَدَّثَ بها عبد الرحمن بن مهدي الإمام عن ابن لهيعة؛ فهي من قديم حديثه الصحيح»[٣].

ولكن هذا قليلٌ في الخوارج، فالأصل قبول حديثهم؛ لأنهم من أصولهم أن الكذب كبيرة، ومن فعل كبيرة يكفر بها.

٣- القدرية:

من البدع المتوسطة القدر، فأصحاب القدر يُروى عن غير الداعية منهم- فيما لا ينصر بدعته- بلا خلاف، وأما الداعية فلا.

فقد روى الإمام مالك- على تشدده مع أهل البدع- عن داود بن الحُصَينِ[٤]، وثورِ بنِ زيد[٥]، وهما قدريّان غير داعِيان.

---

(١) عمدة القاري لبدر الدين العيني (٢٢/ ١٣).
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ١٣٧)، الكفاية في علم الرواية ص١٢٣، لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (١/ ١٠).
(٣) لسان الميزان (١/ ١٠).
(٤) انظر: موطأ مالك حديث (٢٠)، (٢١١)، (٢٥٣)، (٣١٥)، (٣٢٧)، (٤٧١)، (٧٧٣)، (١٢٨٥)، (١٢٩٥)، (١٣٣٦)، (١٤١٠)، (١٤٤٠)، (١٥٤٥)، (١٥٥٥).
(٥) انظر: موطأ مالك حديث (٦٠١)، (٦٣٢)، (٨٥٢)، (٨٥٩)، (٩٨٠)، (١٠١٢)، (١٠٤٢)، (١٢٢٣)، (١٢٥٧)، (١٤٣٣)، (١٥٣٣).

قال ابن حبان في «كتاب الثقات» عن داود بن الحصين: «وكان يذهب مذهب الشراة، وكل من تَرَكَ حديثه على الإطلاق وَهِمَ؛ لأنه لم يكن بداعيةٍ إلى مذهبه، والدعاة يجب مجانبة رواياتهم على الأحوال، فمن انتحل نحلة بدعة ولم يدع إليها وكان متقنًا كان جائز الشهادة محتجًّا بروايته، فإن وجب ترك حديثه وجب ترك حديث عكرمة؛ لأنه كان يذهب مذهب الشراة مثله»(١).

وذكر ابن حجرٍ أن ابن البرقي حكى عن مالك أنه سئل: كيف رويت عن داود بن الحصين وثور بن زيد؟ وذكر غيرهما، وكانوا يرون القدر، فقال: «كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا»(٢).

وقد يظن ظانٌّ أن في فعل مالك وقوله السابق تعارضًا مع ما أخرجه الخطيب البغدادي بسنده عن ابن وهب أنه قال: سمعت مالك بن أنس يقول: «لا يُصلَّى خلف القدرية، ولا يُحمل عنهم الحديث»(٣).

ولكن هذا التعارض يرفع بأحد أمرين، هما:

١- أن يُحمَل قوله الثاني على أنه يقصد القدرية الغلاة كالمعتزلة وكغيلان وأمثاله ممن قاربوا الكفر أو وصلوا إليه.

٢- أنه يقصد بالقدرية الدعاة لمذهبهم، فهؤلاء لا يُحمل عنهم الحديث باتفاق العلماء.

ومما يشهد لذلك أن بعض القدرية كان معروفًا بالصدق كهشام الدستوائي، في حين بعضهم كان يضع الحديث ويحتسب في ذلك الأجر! قال الحافظ ابن حجر: «قال زهير بن معاوية: حدثنا محرز أبو رجاء- وكان يرى القدر فتاب

---

(١) كتاب الثقات لابن حبان (٦/ ٢٨٤).

(٢) هدي الساري ص٣٩٤.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص١٢٤.

منه- فقال: لا تَرْوُوا عن أحدٍ من أهل القَدَرِ شيئًا؛ فو الله لقد كُنَّا نضعُ الأحاديث نُدخِلُ بها الناس في القَدَرِ نَحتَسِبُ بها»[١].

وقال عباسٌ الدُّوريُّ ليحيى بن معين: «هكذا تقول في كل داعية: لا يُكتَبُ حديثه إن كان قدريًّا أو رافضيًّا أو غير ذلك من أهل الأهواء ممّن هو داعيـــة؟ قال: «لا يُكتَب عنهم إلا أن يكونوا ممّن يُظنّ به ذلك[٢] ولا يدعو إليه، كهـــشام الدستوائي وغيره ممّن يرى القدَرَ ولا يدعو إليه»[٣].

وقال الحافظ محمد بن البرقي: قلت ليحيى بن معين: أرأيت مـــن يرمـــى بالقدر يكتب حديثه؟ قال: نعم؛ قد كان قتادة وهشام الدستوائي وسعيد بـــن أبـــي عَروبة وعبد الوارث- وذكر جماعة يقولون بالقدر وهم ثقات- يُكْتَب حديثُهم ما لم يدعوا إلى شيء[٤].

فابن معين يرفض الرواية عن القدري الداعية، ويجيزها عن غير الداعية.

وأخرج الخطيب البغدادي في «الكفاية من علم الرواية» أن أبا داود سليمان بن الأشعث السجزي قال: قلت لأحمد بن حنبل: يكتب عن القدري؟ قال: إذا لم يكن داعيًا[٥].

وقال أحمد في رواية أبي داود: «احتملوا من المرجئة الحديث، ويُكتَبُ عن القَدَري إذا لم يكن داعية». فعمم في المرجئ وقَيَّد في القدري[٦].

---

(١) لسان الميزان لابن حجر (١/ ١١).

(٢) أي يُظن به الابتداع.

(٣) تاريخ ابن معين رواية الدروي (٤/ ١٣٩).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٧/ ١٥٤).

(٥) الكفاية من علم الرواية للخطيب البغدادي ص١٢٨.

(٦) المسودة لآل تيمية ص٢٣٩.

وقد علَّل الخطيب البغدادي ذلك بقوله: «إنما منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفًا أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسنها»[1].

٤- النصب:

من البدع المتوسطة النصب، والنصب هو مناصبة العداء لعلي بن أبي طالب ﷺ وبنيه، كشتمهم أو انتقاصهم أو بغضهم، وأصل بدعتهم أنهم اعتقدوا أن عليًا ﷺ قتل عثمان ﷺ أو أعان على قتله؛ فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قتل أقاربه في حروب علي ﷺ[2].

ولا شك أن النصب بدعة كبيرة. ولكن قالوا فيه: صدقه لنا، وبدعته عليه.

والنواصب كان معروفين بالصدق والتدين، وفي ذلك يقول ابن حجر: «وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبي غالبًا وتوهينهم الشيعة مطلقًا، ولاسيما أن عليًّا ورد في حقه: «لا يحبه إلا مؤمن ولا يُبغضه إلا منافق»[3]، ثم ظهر لي في الجواب عن ذلك أن البغض هاهنا مقيد بسبب، وهو كونه نصر النبي ﷺ؛ لأن من الطبع البشري بغضَ من وقعت منه إساءة في حق المبغض، والحب بعكسه، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالبًا، والخبر في حب علي وبغضه ليس على العموم؛ فقد أحبه من أفرط فيه حتى ادعى أنه نبي أو أنه إله- تعالى الله عن إفكهم- والذي ورد في حق علي من ذلك قد ورد مثله في حق الأنصار، وأجاب عنه العلماء أن بغضهم لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه وبالعكس، فكذا يقال في حق علي أيضًا، فأكثر من يوصَفُ بالنَّصْبِ يكون مشهورًا بصِدقِ اللهجة

---

(١) السابق نفس الصفحة.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٣٧٥) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

والتمسك بأمور الديانة، بخلاف من يوصَفُ بالرّفضِ؛ فإنِ غـالبهم كـاذبٌ ولا يتورّع في الإخبار»[1].

ولنأخذ مثلًا لذلك العابد الزاهد مُرّة بن شراحيل الهمداني السكسكي أبـو إسماعيل الكوفي، وقد كان ناصبيًّا، لكنهم وثقوه وأخذوا حديثه في غير بدعته.

قال عباسٌ الدوري: «سمعت يحيى يقول: مرة بن شراحيل هو مرة الطيب. وإنما سُمِّيَ الطيّب لعبادته»[2].

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمته: «معروفٌ بمـرة الطيـب ومرة الخير. لُقِّب بذلك لعبادته»[3].

وقال الحارث الغنوي: «سجد مرة الهمداني حتى أكل التراب وجهه»[4].

وقال العجلي عنه: «تابعي ثقة، وكان يصلي في اليوم والليلـة خمـسمائة ركعة»[5].

ونقل يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ عن عمرو بن مرة أنه قـال: سمعت مُرة ينتقص عليًّا ﷺ، فقلت له: تقول هذا لرجلٍ من أصحاب النبي قـد سبق له خير؟! قال: ما ذنبي إن كان خيره سبقني وأدركني شره؟[6].

وأخرج ابن عساكر عن مطر بن حمران أنه قال: كُنّا عند أبي لبيد[7]. فقيل له: أتحب عليًّا؟ فقال: أحب عليًّا وقد قتل من قومي فـي غـداة واحـدة سـتة آلاف؟!»[8].

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).
(٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/ ٣٠).
(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٠).
(٤) تهذيب التهذيب (١٠/ ٨٠).
(٥) معرفة الثقات للعجلي (٢/ ٢٧٠).
(٦) المعرفة والتاريخ للفسوي (٣/ ٢٣٩).
(٧) هو لمازة بن زبار أبو لبيد الأزدي الجهضمي البصري.
(٨) تاريخ دمشق (٥٠/ ٣٠٦).

٥- التشيّع:

من البدع المتوسطة التشيع، وأكثر العلماء لا يرون رد الحديث لمجرد التشيع فيما لا ينصر تلك البدعة، والمقصود بالتشيع هو تفضيل علي ﷺ على عثمان رضي الله عنه.

والغلو في التشيّع يكون بتفضيل علي ﷺعلى أبي بكر وعمر كذلك. وهذا ينطبق على الزيدية، أما الإثنا عشرية فهم رافضة بدعتهم مغلّظة. وكان التشيع مذهب غالب أهل الكوفة ثم انتشر إلى سائر العراق ثم إلى كثير من البلدان الأخرى.

وهم يعترفون بأنهم أول من وضع الأحاديث الموضوعة وكذبوا على رسول الله ﷺ.

وكان الإمام أبو حنيفة يرى عدم جواز الرواية عن الشيعة الغلاة على الإطلاق، فقد أخرج الخطيب بسنده عن ابن المبارك أنه قال: سأل أبو عصمة أبا حنيفة: ممن تأمرني أن أسمع الآثار؟ قال: «من كُلِّ عَدلٍ في هواه إلا الشيعة؛ فإن أصل عقدهم تضليل أصحاب محمد ﷺ- ومن أتى السلطان طائعًا، أما إني لا أقول: إنهم يكذبونهم أو يأمرونهم بما لا ينبغي، ولكن وطَّأوا لهم حتى انقادت العامة بهم، فهذان لا ينبغي أن يكونا من أئمة المسلمين»(١).

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: «لقائلٍ أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحَدُّ الثقةِ العدالةُ والإتقان، فكيف يكون عَدلًا من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صُغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرّف، فهذا كثيرٌ في التابعين وتابعيهم، مع الدِّين والورَعِ والصِّدق، فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لذهب جملةٌ من الآثار النبوية، وهذه مفسدةٌ

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص١٢٦.

بيّـــنة. ثم بدعةٌ كبرى كالرفض الكامل، والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يُحتجّ بهم ولا كرامة. وأيضًا فما أستَحضرُ الآن في هذا الضرّبِ رجلًا صادقًا ولا مأمونًا، بل الكذبُ شعارُهم، والتقيّة والنّفاق دثارُهم، فكيف يُقبلُ نقلُ من هذا حاله؟! حاشا وكـــلاّ، فالـــشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفِهِم: هو من تكلَّم في عُثمـــان والزّبيـــر وطلحـــة ومعاوية وطائفةٍ ممن حارب عليًّا ﷺ، وتعرَّض لسبِّهم. والغالي فـــي زماننـــا وعُرفنا: هو الذي يُكفِّر هؤلاء السادة، ويتبرَّأ من الشيخين أيضًا. فهـــذا ضـــالٌّ مُعَثّر»[١].

٦- الرفض:

من البدع الغليظة الرفض، ولقد شدد السلف على مخالطة الروافض؛ فقـــال أشهب: سُئِلَ مالك عن الرافضة فقال: «لا تكلّمهـــم ولا تـــروِ عـــنهم، فـــإنهم يكذِبون»[٢].

وقال حرملة: سمعت الشافعي يقول: «لَمْ أرَ أشهد بالزُّور من الرافضة»[٣].

وقال يزيد بن هارون: «يُكتبُ عن كل صاحب بدعة- إذا لم يكن داعية إلا الرافضة؛ فإنهم يكذبون»[٤].

وقال محمد بن سعيد بن الأصبهاني: سمعت شريكًا يقول: «احمل العلم عن كلِ من لقيت إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينًا»[٥].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (١/ ١١٨- ١١٩).

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ١٤٦).

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ١٤٦).

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ١٤٦).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١/ ١٤٦).

بل إن الإمام البخاري لا يجد فرقًا بين الرافضي واليهودي فيقول في خلق أفعال العباد: «ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي أم صليت خلف اليهود والنصارى»(١).

وأخرج الخطيب البغدادي وابن عساكر أنا أبا زُرعة الرازيّ قال: «إذا رأيتَ الرجلَ ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدّى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجّرحُ بهم أولى، وهم زنادقة»(٢).

وما أروع ما أجاب به أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة عندما سُئِلَ عن شهادة من يسُبُّ السلف الصالح، حيث قال: «لو ثَبَتَ عِندي على رجُلٍ أنه يسبُّ جيرانه، ما قبِلتُ شهادته، فكيفَ بمن يسبّ أفاضل الأُمة؟!»(٣).

وأخرج مسلم في صحيحه من حديث علي بن شقيق قال: سمعت عبد الله ابن المبارك يقول على رءوس الناس: «دعوا حديث عمرو بن ثابت؛ فإنه كان يسبُّ السلف»(٤).

وقد اعترض البعض على عدم قبول رواية جميع فرق الرافضة بما أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية عن أبي يوسف القاضي (صاحب أبي حنيفة) أنه

---

(١) خلق أفعال العباد للبخاري ص٣٥.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص٤٩، تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٨/ ٣٢- ٣٣).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ١٣٨).

(٤) أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» في باب «بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة».

قال: «أجيز شهادة أهل الأهواء- أهل الصدق منهم- إلا الخطابية[1] والقدرية الذين يقولون: إن الله لا يعلم الشيء حتى يكون»[2].

وبما ورد عن الإمام الشافعي أنه قال: «وتُقبَلُ شهادةُ أهلِ الأهواء إلا الخطابيّة من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم»[3].

ويجاب عن ذلك أن هذا الكلام هو عن الشهادة القضائية، لا عن رواية الحديث، وقد توسع الفقهاء في قبول الشهادة القضائية من الناس؛ ذلك لأنهم لو طبقوا شروط العدالة عند الرواة لاستحال عليهم إجراء كثير من الشهادات القضائية.

وبناء على ذلك نقول: إن كل من قبلت روايته للحديث فإن شهادته القضائية مقبولة، وليس كل من جازت شهادته القضائية تجوز روايته للحديث.

وفي ذلك يقول يزيد بن هارون: «لا يجوز حديث الرجل حتى تجوز شهادته»[4].

وعلى ذلك فمن كان ضعيفًا لا يُكتب حديثه، فهذا لا يعني عدم قبول شهادته القضائية إن كان صادقًا.

وأما عن وضع الرافضة للأحاديث فقد نقل أبو يعلى الخليلي عن بعض الحفاظ قوله: «تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة ألف»[5].

---

(١) فرقة من الرافضة.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص١٢٦.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص١٢٠.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (٢/ ٣١).

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ٤٢٠).

وقال ابن القيم معقبًا على هذا القول: «ولا تستبعد هذا؛ فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال»[١].

٧- التجهم:

من البدع الغليظة التجهم، وقد ذكر ابن تيمية أن السلف والأئمة كفروهم تكفيرًا مطلقًا[٢]؛ ومن ثم فلا يجوز كتابة الحديث عنهم في أي حال.

ولم يذكر أحدٌ من الأئمة أن الجّهمي يُروى عنه إذا لم يكن داعيًا إلى بدعته بل كلامهم فيه عامٌ أنه لا يروى عنه.

٨- الاعتزال:

من البدع الغليظة الاعتزال، وقد اختلف العلماء في تكفير أصحابها ورءوسها، فلا يجوز كتابة الحديث عنهم في أي حال.

وناهيك أن مؤسس مذهب المعتزلة (عمرو بن عبيد) قد تركوا الحديث عنه وطعنوا في عدالته لخبث معتقده.

قال نعيم بن حماد: قلت لابن المبارك: «لأي شيءٍ تركوا عَمْرَو بن عُبيد؟» قال: «إن عَمْرًا كان يدعو إلى القدر»[٣]. وقال عنه ابن حجر: «اتهمه جماعة مع أنه كان عابدًا»[٤].

حكم رواية المبتدع :

لقد اختلف العلماء في حكم رواية المبتدع، وقد أشكل ذلك على كثير من

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية ص١١٦.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٣٥٢).

(٣) تهذيب الكمال (٢٢/ ١٢٦)، تهذيب التهذيب (٨/ ٦٢).

(٤) تقريب التهذيب ص٤٢٤.

المتأخرين، فقال الذهبي: «القدريُّ والمعتزليُّ والجَهْمِيُّ والرافضيُّ إذا عُلِمَ صدقُه في الحديث وتقواه ولم يكن داعيًا إلى بدعته فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته والعمل بحديثه، وتردَّدوا في الداعية هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثيرٌ من الحفاظ إلى تجنب حديثه وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه وكان داعية ووجدنا عنده سنة تفرد بها فكيف يسوغ لنا تلك السنة، فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تُبِحْ بدعتُه خروجه من دائرة الإسلام ولم تُبِحْ دمَه فإن قبول ما رواه سائغ»[1].

ثم قال: «وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة ولم يُعَدَّ من رءوسها ولا أمعن فيها يُقْبَل حديثه، كما مَثَّل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين وحديثهم في كتب الإسلام؛ لصدقهم وحفظهم»[2].

وقال ابن الصلاح: «اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته؛ فمنهم من ردَّ روايته مطلقًا؛ لأنه فاسق ببدعته، وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوي في الفسق المتأول وغير المتأول، ومنهم من قَبِلَ رواية المبتدع، إذا لم يكن ممن يستحلُّ الكذب في نُصرة مذهبه أو لأهل مذهبه، سواء كان داعيةً إلى بدعته أو لم يكن، وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي؛ لقوله: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم. وقال قوم: تقبل روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إذا كان داعية، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء، وحكى بعضُ أصحاب الشافعي ﷺ خلافًا بين أصحابه في قبول رواية المبتدع إذا لم يدعُ إلى بدعته، وقال: أما إذا كان داعية فلا خلاف بينهم في عدم قبول روايته. وقال أبو حاتم بن حبان

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٧/ ١٥٣- ١٥٤).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٧/ ١٥٤).

البستي أحد المصنفين من أئمة الحديث: الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم فيه خلافًا، وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث؛ فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول»[١].

وبناء على ما سبق فإن للمحدثين في الرواية عن المبتدع ثلاثة أقوال، وسوف نعرض لها فيما يأتي بشيء من التفصيل:

القول الأول: رد رواية المبتدع مطلقًا سواء كان داعيًا إلى بدعته أو غير داعٍ إليها.

وقد علل أصحاب هذا القول ذلك بأن في قبولهم لرواية المبتدع ترويجًا لأمره وتنويهًا بذكره، وإلى ذلك ذهب الإمام مالك[٢]، وبه القاضي أبو بكر الباقلاني[٣].

قال الخطيب: «اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء كالقدرية والخوارج والرافضة وفي الاحتجاج بما يروونه، فمنعت طائفة من السلف صحة ذلك؛ لعلة أنهم كفار عند من ذهب إلى إكفار المتأولين، وفساق عند من لم يحكم بكفر متأول»[٤].

وهذا القول لم يقبله أئمة الحديث، فقال عنه ابن الصلاح: «بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث؛ فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة»[٥].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص١١٤، وانظر: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي (١/ ٢٥٣).

(٢) انظر: الكفاية في علم الرواية ص١٢٠، ولسان الميزان (١/ ١٠)؛

(٣) انظر: لسان الميزان (١/ ١٠).

(٤) الكفاية في علم الرواية ص١٢٠.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ١١٤.

القول الثاني: أن البدعة لا تؤثر على الراوي إذا ثبت أنه حافظ ضابط وصادق ليس بكاذب ولا يستحل الكذب في نصرة مذهبه سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن:

وإلى ذلك ذهب البخاري ومسلم وعلي بن المديني ويحيى بن سعيد القطان وابن خزيمة وغيرهم من أهل العلم بالحديث.

وقد احتج أصحاب هذا القول بأن البخاري ومسلمًا قد أوردا في صحيحيهما أحاديث مبتدعة دعاة، ولم يقدح ذلك في كتابيها، بل إنهما من أصح كتب الحديث عند النقاد.

ورجح هذا القول وانتصر له الشيخ أحمد شاكر حيث قال: «والعبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته، والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيرًا من أهل البدع موضعًا للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم»[1].

وقد رُدَّ على هذا القول بما يأتي:

١- أن المبتدع فاسق ببدعته.

٢- أن البدعة لا يؤمن على صاحبها الكذب.

٣- أن في قبول رواية المبتدع ترويجًا لبدعته.

وقد أجيب عن ذلك بما يأتي:

١- أن المبتدع وإن كان فيه نوع فسقٍ إلا أنه متأول، وفرقٌ بين الفاسق المتأول وغير المتأول.

٢- أن كون البدعة لا يؤمن على صاحبها الكذب يدفع باشتراط العلماء كون المبتدع ممن لا يستحل الكذب، وقد قبل الصحابة أخبار الخوارج.

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للشيخ أحمد شاكر ص٩٥.

٣- أما القول بأن في قبول رواية المبتدع ترويجًا لبدعته فهذا ليس بصحيح؛ لأن من ينقل عن هؤلاء المبتدعة يبيِّن أن ما يعتقدونه بدعة ويرد على اعتقادهم.

القول الثالث: أنه لا تقبل رواية المبتدع إذا دعا إلى بدعته.

وإلى ذلك ذهب عبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك والإمام أحمد بن حنبل وأبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني.

قال الخطيب في «الكفاية»: «وقال كثير من العلماء: يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم، وممن ذهب إلى ذلك أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل»(١).

وأخرج الخطيب بسنده عن الحسين بن منصور قال: «سئل أحمد بن حنبل عمَّن يكتب العلم؟ فقال: عن النَّاس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذَّاب؛ فإنَّه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط، فيردّ عليه فلا يقبل»(٢).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «من رأى رأيًا ولم يدع إليه احتُمِل، ومن رأى رأيًا ودعا إليه فقد استَحَقَّ الترك»(٣).

وقال نعيم بن حماد: قلت لابن المبارك: «لأي شيءٍ تركوا عَمْرَو بن عُبيد؟» قال: «إن عَمْرًا كان يدعو إلى القدر»(٤).

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص١٢١.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص١٤٤.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص١٢٦- ١٢٧.

(٤) تهذيب الكمال (٢٢/ ١٢٦)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٦٢).

وقال ابن المبارك: «يُكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذّاب، وصاحب بدعةٍ وهوًى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدّث من حفظه»[1].

وقال الحافظ أبو إسحاق يعقوب الجوزجاني- شيخ أبي داود والنسائي- في كتابه «أحوال الرجال» في وصف الرواة: «منهم الزائغ عن الحق كذاب في حديثه، ومنهم الكذاب في حديثه لم أسمع عنه ببدعة، وكفى بالكذب بدعة، ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس حديثه إذ كان مخذولًا في بدعته مأمونًا في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يُقَوِّ به بدعته فيُتَّهَم عند ذلك»[2].

ولقد ادعى ابن حبان إجماع أهل الحديث على ذلك، فقال في ترجمة جعفر بن سليمان الضُّبَعي من الثقات: «وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها- أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إليها سقط الاحتجاج بأخباره»[3].

ونقل ابن حبان الإجماع أيضًا على عدم الاحتجاج بالمبتدع الداعية إلى بدعته فقال في «كتاب المجروحين»: «والداعية إلى البدع لا يجوز أن يُحتَجَّ به عند أئمتنا قاطبةً؛ لا أعلم بينهم فيه خلافًا»[4].

وقد نقل الحاكم في «معرفة علوم الحديث» إجماع جماعة من أئمة المسلمين على ترك المبتدع الداعية لبدعته فقال: «ومما يَحتاج إليه طالب الحديث في زماننا هذا: أن يبحث عن أحوال المحدث أولًا: هل يعتقد الشريعة في التوحيد؟ وهل يُلزم نفسَه طاعةَ الأنبياء والرسل- صلى الله عليهم- فيما

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص١٤٣.

(٢) أحوال الرجال للجوزجاني ص٣٢.

(٣) كتاب الثقات لابن حبان (٦/١٤٠- ١٤١).

(٤) كتاب المجروحين (٣/ ٦٣- ٦٤).

أوحي إليهم ووضعوا من الشرع؟ ثم يتأمل حاله: هل هو صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه؟ فإن الداعي إلى البدعة لا يُكتب عنه ولا كرامة؛ لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه»[1].

ولقد جعل أبو عبد الله الحاكم الدعوة إلى البدعة مسقطةً للعدالة فقال في «معرفة علوم الحديث»: «وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلمًا لا يدعو إلى بدعة، ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته»[2].

وقد بيَّن العلماء أنه لا إجماع ولا اتفاق على هذا القول؛ فقال السخاوي في «فتح المغيث» بعد أن نقل كلام ابن حبان السابق في «الثقات»: «وليس صريحًا في الاتفاق لا مطلقًا ولا بخصوص الشافعية»[3].

فهذا القول لا إجماع عليه، بل هو مذهب من ثلاثة مذاهب انقسمت عليها الأمة كما عرضنا في القولين السابقين.

وقد ذهب ابن الصلاح إلى أن هذا المذهب أعدل المذاهب وأولاها[4].

وقال النووي: «وهذا هو الأظهر الأعدل وقول الكثير أو الأكثر»[5].

وقد أيد ابن حجر هذا المذهب وأضاف للأخذ عن المبتدع قيدًا فقال: «وينبغي أن يُقيَّدَ قولنا بقبول رواية المبتدع- إذا كان صدوقًا ولم يكن داعية- بشرط ألا يكون الحديث الذي يُحدِّث به مما يعضُد بدعتَه ويُشيدها؛ فإنا لا نأمَنُ حينئذٍ عليه غَلَبَةَ الهوى»[6].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص١٥- ١٦.
(٢) معرفة علوم الحديث ص٥٣.
(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/ ٣٣١).
(٤) مقدمة ابن الصلاح ص١١٤.
(٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٣٢٥).
(٦) لسان الميزان (١/ ١١).

وقد علل أصحاب هذا القول ذلك بأن سبب ترك الداعية بخاصة هو حرصه على الاحتجاج لمذهبه والدعوة إليه؛ مما يدعوه لوضع الحديث أو التدليس عن وَضّاع أو ما يشابه ذلك.

وفي هذا يقول الخطيب البغدادي: «إنما مَنَعوا أن يُكتَبَ عن الدُّعاة خوفًا أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وَضعِ ما يُحَسِّنُها، كما حَكَينا عن الخارجِيِّ التائبِ قوله: كُنّا إذا هَوينا أمرًا صَيَّرناهُ حديثًا»[١].

وقد رُدَّ على هذا القول بأن البخاري ومسلمًا قد خرجا لكثير من أهل البدع ممن يدعون إلى بدعتهم، ومع ذلك فقد تلقت الأمة كتابيهما بالقبول.

الراجح في حكم الرواية عن المبتدع:

أن البدعة لا تؤثر على روايته إذا ثبت أنه حافظ ضابط وصادق ليس بكاذب سواء كان داعية إلى بدعته أو لا؛ وذلك لأن تدينه وصدق لهجته يحجزه عن الكذب، وهذا مذهب كثير من أعلام الأمة، منهم: البخاري، ومسلم، وعلي ابن المديني، ويحيى بن سعيد القطان، وابن خزيمة.

ولكن يشترط لقبول رواية المبتدع الشروط الآتية:

١- ألا يكون مكفرًا ببدعته.

٢- أن يكون صادق اللهجة.

٣- ألا يروي ما يشيد ببدعته متفردًا بها.

٤- ألا يعرف عنه الكذب.

ويؤيد ما ذهبنا إليه ما يأتي:

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص١٢٨.

١- أن دواوين السنة اشتهرت فيها الرواية عن كثير من المبتدعة، فأخذوا عنهم ما علموا صدقهم فيه، وردّوا عليهم ما ابتدعوه.

٢- أنه لو تركت رواية كل من نسب إلى البدعة لذهب معظم الحديث.

وفي ذلك أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن علي بن المديني: «لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي- يعني: التشيع- خربت الكتب». ثم قال الخطيب: «قوله: خربت الكتب يعني: لذهب الحديث»[١].

٣- أن النبي ﷺ قال: «إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»[٢]، ومن ذلك رواية الأحاديث.

رواية المبتدع إن كفر ببدعته :

لقد ذكر بعض العلماء أن الراوي المبتدع إن كفر ببدعته ترد روايته اتفاقًا؛ فقال النووي: «من كفر ببدعته لم يحتج به بالاتفاق»[٣].

وقال ابن كثير: «المبتدع إن كفر ببدعته فلا إشكال في رد روايته»[٤].

وقال المعلمي في «التنكيل»: «لا شبهة أن المبتدع إن خرج ببدعته عن الإسلام لم تقبل روايته؛ لأن من شروط قبول الراوية الإسلام»[٥].

(١) الكفاية في علم الرواية ص١٢٩.
(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب «الجهاد والسير» باب «إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر» حديث (٣٠٦٢)، ومسلم في كتاب «الإيمان» باب «غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة» حديث (١١١) من حديث أبي هريرة ﷺ.
(٣) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٣٢٤).
(٤) الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث ص٩٤.
(٥) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي (١/٤٢).

ولكن قال الحافظ ابن حجر في «نخبة الفكر»: «والتحقيق أنه لا يُرَدُّ كل مُكَفَّر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أثرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه»[1].

وقد رجّح الشيخ أحمد شاكر ما حقّقه الحافظ ابن حجر فقال: «وهذا الذي قاله الحافظ هو الحق الجدير بالاعتبار، ويؤيده النظر الصحيح»[2].

الراجح:

هو ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر من أنه لا تُرَدُّ رواية كل مُكَفَّر ببدعته، وأن من أنكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة، أو كان الكفرُ صريحَ قولِه، أو كان الكفرُ لازمَ قولِه- تُرَدُّ روايته؛ وذلك لأنه لا يلزم من كون البدعةِ مكفرةً كفرُ صاحبها حتى تُقام عليه الحجة؛ فقد كفَّر السلف بتعطيل صفات الله وإنكار رؤية الله في الآخرة وبالقول بخلق القرآن، ومع ذلك فالقول الراجح عندهم أن من وقع في شيء من ذلك لا يُكَفَّر حتى تقام عليه الحجة.

---

(١) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص٢٣٠.

(٢) الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث ص٩٥.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

*****

والآن بعد عرضنا للدراسة النظرية للرواية عن أصحاب البدع نذكر بعض الأمثلة التطبيقية على ذلك، وسوف تتمثل الدراسة التطبيقية في فرعين:

الفرع الأول: التطبيق على الرواة.

الفرع الثاني: التطبيق على الأحاديث

أولاً- التطبيق على الرواة

سوف نقتصر في جانب التطبيق على رواة أصحاب البدع على مـــن رُوِيَ عنهم في الصحيحين من أصحاب البدع؛ حيث إنه قد رُمِيَ بالبدعة عدد كبيـــر من الرواة في الصحيحين، وسوف أسرد فيما يأتى من رُمي ببدعة مِمَّن أخرجَ لهم البُخَاري ومسلم أو أحدهما، وهم على النحو الآتى[١]:

أ- من رُمِيَ بالإرجاء:

١- إبراهيم بن طَهْمان أبو سعيد الخراساني[٢].

٢- أيوب بن عائذ بن مُدْلِج الطَائي البُحْتري[٣].

٣- ذَر بن عبد الله الـــمُرْهِبي[٤].

٤- شَبَابة بن سَوَّار المدائني[٥].

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١/ ٣٢٨- ٣٢٩).

(٢) انظر: تقريب التهذيب ص٩٠ ترجمة (١٨٩).

(٣) انظر: تقريب التهذيب ص١١٨ ترجمة (٦١٦).

(٤) انظر: تقريب التهذيب ص٢٠٣ ترجمة (١٨٤٠).

(٥) انظر: تقريب التهذيب ص٢٦٣ ترجمة (٢٧٣٣).

٥- عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحِمَّاني [١].

٦- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، انفرد به مسلم[٢].

٧- عثمان بن غِياث البصري[٣].

٨- عمر بن ذَر بن عبد الله بن زُرارة الهَمْداني الـمُرْهبي أبو ذر الكوفي، انفرد به البخاري[٤].

٩- عمرو بن مُرَّة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي المرادي أبو عبد الله الكوفي الأعمى[٥].

١٠- محمد بن خازم أبو معاوية الضرير[٦].

١١- ورْقاء بن عمر اليَشْكُري أبو بشر الكوفي[٧].

١٢- يحيى بن صالح الوُحَاظي[٨].

١٣- يونس بن بُكَير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي[٩].

---

(١) انظر: تقريب التهذيب ص٣٣٤ ترجمة (٣٧٧١).

(٢) انظر: تقريب التهذيب ص٣٦١ ترجمة (٤١٦٠).

(٣) انظر: تقريب التهذيب ص٣٨٦ ترجمة (٤٥٠٨).

(٤) انظر: تقريب التهذيب ص٤١٢ ترجمة (٤٨٩٣).

(٥) انظر: تقريب التهذيب ص٤٢٦ ترجمة (٥١١٢).

(٦) انظر: تقريب التهذيب ص٤٧٥ ترجمة (٥٨٤١).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (٣٠/ ٤٣٣- ٤٣٨) ترجمة (٦٦٨٤)، وتقريب التهذيب ص٥٨٠ ترجمة (٧٤٠٣).

(٨) انظر: تهذيب الكمال (٣١/ ٣٧٥- ٣٨٠) ترجمة (٦٨٤٦)، وتقريب التهذيب ص٥٩١ ترجمة (٧٥٦٨).

(٩) انظر: ذكر من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ص٢٠٣ ترجمة (٣٨٨)، وتقريب التهذيب ص٦١٣ ترجمة (٧٩٠٠).

ب- من رُمِيَ بالنصب:

١- إسحاق بن سُوَيد بن هُبَيرة العَدَوي البصري[١].

٢- بَهْز بن أسد أبو الأسود البصري[٢].

٣- حَرِيز بن عثمان الرَّحَبي، انفرد به البخاري[٣].

٤- حصين بن نُمَير الواسطي أبو محصن الضرير، انفرد به البخاري[٤].

٥- خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي المعروف بالفأفاء[٥].

٦- عبد الله بن سالم الأشعري أبو يوسف الحمصي، انفرد به البخاري[٦].

٧- أحمد بن عَبدة بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري، انفرد به مسلم[٧].

٨- قَيْس بن أبي حازم أبو عبد الله الأحمسي البجلي الكوفي[٨].

ج- من رُمِيَ بالتشيع:

١- أبان بن تَغْلِب أبو سعد الكوفي، انفرد به مسلم[٩].

---

(١) انظر: تقريب التهذيب ص١٠١ ترجمة (٣٥٨).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٤٣٦)).

(٣) انظر: ذكر من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ص٦٦ ترجمة (٨٤)، تقريب التهذيب ص١٥٦ ترجمة (١١٨٤).

(٤) انظر: تقريب التهذيب ص١٧١ ترجمة (١٣٨٩).

(٥) انظر: تقريب التهذيب ص١٨٨ ترجمة (١٦٤١).

(٦) انظر: تقريب التهذيب ص٣٠٤ ترجمة (٣٣٣٥).

(٧) انظر: تقريب التهذيب ص٨٢ ترجمة (٧٤).

(٨) انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ٦١) ترجمة (٤٩).

(٩) انظر: تقريب التهذيب ص٨٧ ترجمة (١٣٦).

٢- إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي، انفرد به البخاري[١].

٣- إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني[٢].

٤- جَرِير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي الكوفي[٣].

٥- خالد بن مَخْلَد القَطَوَاني أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي[٤].

٦- سعيد بن فيروز أبو البَخْتَري الطائي مولاهم الكوفي[٥].

٧- سعيد بن عمرو بن أَشْوَع الهمداني الكوفي قاضيها[٦].

٨- سعيد بن كثير بن عُفَير الأنصاري مولاهم المصري، وقد ينسب إلى جده[٧].

٩- عَبَّاد بن العَوَّام بن عمر الكلابي مولاهم أبو سهل الواسطي[٨].

١٠- عَبَّاد بن يعقوب الرَّواجني أبو سعيد الكوفي، انفرد به البخاري[٩].

١١- عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو محمد الكوفي[١٠].

---

(١) انظر: تقريب التهذيب ص١٠٥ ترجمة (٤١٠).

(٢) انظر: ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص٤٥ ترجمة (٣٤).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٦٥).

(٤) انظر: تقريب التهذيب ص١٩٠ ترجمة (١٦٧٧).

(٥) انظر: تقريب التهذيب ص٢٤٠ ترجمة (٢٣٨٠).

(٦) انظر: تقريب التهذيب ص٢٣٩ ترجمة (٢٣٦٨).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (١١/ ٣٦- ٤٠) ترجمة (٢٣٤٤).

(٨) انظر: تهذيب الكمال (٥/ ٨٦) ترجمة (١٦٨).

(٩) انظر: تقريب التهذيب ص٢٩١ ترجمة (٣١٥٣).

(١٠) انظر: تقريب التهذيب ص٣١٧ ترجمة (٣٥٢٣).

١٢- عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني[١].

١٣- عبد الملك بن أَعْيَن الكوفي مولى بني شيبان[٢].

١٤- عبيد الله بن موسى بن باذام العَبْسي الكوفي أبو محمد[٣].

١٥- عَدِيّ بن ثابتِ الأنصاري الكوفي[٤].

١٦- علي بن الجَعْد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي[٥].

١٧- علي بن هاشم بن البَرِيد الكوفي[٦].

١٨- فُضَيل بن مَرزوق الأغر الرقاشي الكوفي أبو عبد الرحمن، انفـرد بـه مسلم[٧].

١٩- فِطْر بن خَلِيفة المخزومي مولاهم أبو بكر الحنَّاط، انفرد به البخاري[٨].

٢٠- محمد بن جُحادة الكوفي[٩].

٢١- محمد بن فُضَيل بن غَزْوان الضَبِّي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي[١٠].

٢٢- مالك بن إسماعيل أبو غَسَّان النَّهْدي الكوفي[١١].

---

(١) انظر: تقريب التهذيب ص٣٥٤ ترجمة (٤٠٦٤).
(٢) انظر: تقريب التهذيب ص٣٦٢ ترجمة (٤١٦٤).
(٣) انظر: تقريب التهذيب ص٣٧٥ ترجمة (٤٣٤٥).
(٤) انظر: تقريب التهذيب ص٣٨٨ ترجمة (٤٥٣٩).
(٥) انظر: تقريب التهذيب ص٣٩٨ ترجمة (٤٦٩٨).
(٦) انظر: تقريب التهذيب ص٤٠٦ ترجمة (٤٨١٠).
(٧) انظر: تقريب التهذيب ص٤٤٨ ترجمة (٥٤٣٧).
(٨) انظر: تقريب التهذيب ص٤٤٨ ترجمة (٥٤٤١).
(٩) انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٨٠).
(١٠) انظر: تقريب التهذيب ص٥٠٢ ترجمة (٦٢٢٧).
(١١) انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٣- ٤).

٢٣- يحيى بن الجزار العُرَني الكوفي، انفرد به مسلم[١].

د- من رُمِيَ بالقَدَر:

١- ثور بن زيد الدِّيلي المدني[٢].

٢- ثور بن يزيد الحمصي[٣].

٣- حسان بن عطية المحاربي[٤].

٤- الحسن بن ذَكْوَان أبو سلمة البصري، انفرد به البخاري[٥].

٥- داود بن الحُصَين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني[٦].

٦- زكريا بن إسحاق المكي[٧].

٧- سالم بن عَجْلان الأفطس القرشي، انفرد به البخاري[٨].

٨- سلَّام بن مِسْكِين بن ربيعة الأزْدي البصري أبو روح[٩].

---

(١) انظر: تقريب التهذيب ص٥٨٨ ترجمة (٧٥١٩).
(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩).
(٣) انظر: تقريب التهذيب ص١٣٥ ترجمة (٨٦١).
(٤) انظر: الكاشف (١/ ٣٢٠) ترجمة (١٠٠٤).
(٥) انظر: تقريب التهذيب ص١٦١ ترجمة (١٢٤٠).
(٦) كذا ذكره السيوطي ضمن القدرية، والصواب أنه من الخوارج كما في ترجمته في كتب التراجم، انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٦)، وتهذيب الكمال (٨/ ٣٧٩- ٣٨١) ترجمة (١٧٥٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٥٧)، وتقريب التهذيب ص٩٨ ترجمة (١٧٧٩).
(٧) انظر: تقريب التهذيب ص٢١٥ ترجمة (٢٠٢٠).
(٨) كذا ذكره السيوطي ضمن القدرية، والصواب أنه من المرجئة كما في ترجمته في كتب التراجم، انظر: أحوال الرجال للجوزجاني ص١٨١ ترجمة (٣٢٧)، وتهذيب الكمال (١٠/ ١٦٤- ١٦٧) ترجمة (٢١٥٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٨٢)، وتقريب التهذيب ص٢٢٧ ترجمة (٢١٨٣).
(٩) انظر: تقريب التهذيب ص٢٦١ ترجمة (٢٧١٠).

٩- سَيْف بن سُلَيمان أو بن أبي سليمانِ المخزومي المكي[١].

١٠- شِبْل بن عبَّاد المكي القارئ، انفرد به البخاري[٢].

١١- شَرِيك بن عبد الله بن أبي نَمِر أبو عبد الله المدني[٣].

١٢- عبد الله بن عَمرو بن أبي الحجاج التميمي أبو معمر المقعد المِنْقَري[٤].

١٣- عبد الله بن أبي لَبِيد المدني أبو المغيرة[٥].

١٤- عبد الله بن أبي نَجِيح يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم[٦].

١٥- عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي أبو محمد[٧].

١٦- عبد الرَّحمن بن إسحاق المدني[٨].

١٧- عبد الوارث بن سعيد بن ذَكْوان التميمي مولاهم البصري التَّنُّوري أبو عبيدة[٩].

١٨- عطاء بن أبي ميمونة البصري أبو معاذ[١٠].

١٩- العلاء بن الحارث بن عبد الوارث الحَضْرمي أبو وهب الدمشقي[١١].

---

(١) انظر: تقريب التهذيب ص٢٦٢ ترجمة (٢٧٢٢).
(٢) انظر: تقريب التهذيب ص٢٦٣ ترجمة (٢٧٣٧).
(٣) انظر: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للسخاوي (١/ ٤٤٣) ترجمة (١٧٣٤).
(٤) انظر: تقريب التهذيب ص٣١٥ ترجمة (٣٤٩٨).
(٥) انظر: تقريب التهذيب ص٣١٩ ترجمة (٣٥٦٠).
(٦) انظر: تقريب التهذيب ص٣٢٦ ترجمة (٣٦٦٢).
(٧) انظر: الكاشف (١/ ٦١١) ترجمة (٣٠٧٨).
(٨) انظر: تقريب التهذيب ص٣٣٦ ترجمة (٣٨٠٠).
(٩) انظر: تقريب التهذيب ص٣٦٧ ترجمة (٤٢٥١).
(١٠) انظر: تقريب التهذيب ص٣٩٢ ترجمة (٤٦٠١).
(١١) انظر: تقريب التهذيب ص٤٣٤ ترجمة (٥٢٣٠).

٢٠- عمران بن مُسلّم القصير أبو بكر[١].

٢١- عُمير بن هانئ العَنْسي أبو الوليد الدمشقي الداراني[٢].

٢٢- عوف بن أبي جَميلة الأعرابي العبدي البصري[٣].

٢٣- كَهْمس بن المِنْهال السَّدُوسي أبو عثمان البصري اللؤلؤي، انفرد به البخاري[٤].

٢٤- محمد بن زائدة التميمي أبو هشام الكوفي الصيرفي، انفرد به مسلم[٥].

٢٥- مُحمَّد بن سَوَاء البصري السَّدوسي العَنْبري أبو الخطاب البصري المكفوف[٦].

٢٦- هارون بن مُوسى الأعْوَر النَّحوي البصري الأزدي العتكي مولاهم[٧].

٢٧- هشام بن أبي عبد الله سَنْبَر أبو بكر البصري الدَّستَوائي[٨].

٢٨- يحيى بن حمزة بن واقد الحَضْرَمي أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي[٩].

هـ- من رُمِيَ بالتجهم:

بِشْر بن السَّرِيّ أبو عمرو الأفوه البصري[١٠].

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٥/ ٢٩٥) ترجمة (٦٣١٩).

(٢) انظر: المغني في الضعفاء (٢/ ٤٩٢) ترجمة (٤٧٤٢).

(٣) انظر: تقريب التهذيب ص٤٣٣ ترجمة (٥٢١٥).

(٤) انظر: تقريب التهذيب ص٤٦٢ ترجمة (٥٦٧١).

(٥) انظر: تقريب التهذيب ص٤٧٨ ترجمة (٥٨٨٣).

(٦) انظر: تقريب التهذيب ص٤٨٢ ترجمة (٥٩٣٩).

(٧) انظر: تقريب التهذيب ص٥٦٩ ترجمة (٧٢٤٦).

(٨) انظر: تقريب التهذيب ص٥٧٣ ترجمة (٧٢٩٩).

(٩) انظر: تقريب التهذيب ص٥٨٩ ترجمة (٧٥٣٦).

(١٠) انظر: تقريب التهذيب ص١٢٣ ترجمة (٦٨٧).

و- من رُمِيَ بالحرورية (الخوارج):

١- عِكْرِمة أبو عبد الله مولى ابن عبَّاس[١].

٢- الوليد بن كَثير المخزومي أبو محمد المدني الكوفي[٢].

ز- من رُمِيَ بالوقف:

والوقف: هو أن يتوقف فلا يقول: القرآن مخلوق ولا غير مخلوق.

علي بن أبي هاشم عبيد الله بن طِبْراخ، انفرد به البخاري[٣].

ح- من رُمِيَ بالقعدية:

والقعدية: هم الذين يريدون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك.

عمران بن حِطَّان السَّدُوسي، انفرد به البخاري[٤].

---

(١) انظر: ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٣٦ ترجمة (٢٤٦).

(٢) انظر: تقريب التهذيب ص٥٨٣ ترجمة (٧٤٥٢).

(٣) انظر: تقريب التهذيب ص٤٠٦ ترجمة (٤٨١٢).

(٤) انظر: تقريب التهذيب ص٤٢٩ ترجمة (٥١٥٢).

ثانيًا- التطبيق على الأحاديث

سوف نقتصر في الجانب التطبيقي على الأحاديث على بعض الأحاديث التي رواها أصحاب البدع في الدعوة إلى بدعتهم، ونبيِّن أن منها ما هو مردود، ومنها ما هو مقبول، ونبيِّن ما معيار الأئمة في ذلك.

١- «إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه»[١].

هذا الحديث من رواية عبَّاد بن يعقوب الرواجني الكوفي الشيعي الذي كان يشتم عثمان ﷺ، وكان يقول: «الله أعدل من أن يُدْخِل طلحة والزبير الجنة، قاتلا عليًّا بعد أن بايعاه»[٢].

قال ابن حبان في «المجروحين»: «وكان رافضيًّا داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أنس مشاهير فاستحق الترك»[٣].

وتعجّب الذهبي من روايتهم عن مثل هذا فقال في «سير أعلام النبلاء»: «وما أدري كيف تسمّحوا في الأخذ عمّن هذا حاله، وإنما وثَّقوه بصدقه»[٤].

وقد قال ابن حجر: «بالغ ابن حبان، فقال: يستحق الترك»[٥].

وقد استشكل أن البخاري أخرج لعباد بن يعقوب هذا الذي يروي ما يؤيد بدعته.

وقد أجيب عن ذلك بما يأتي:

---

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ٢٠٩)، وذكره ابن حبان في كتاب المجروحين (٢/ ١٧٢).

(٢) تاريخ الإسلام (١٨/ ٣٠٣).

(٣) كتاب المجروحين (٢/ ١٧٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٣٨).

(٥) تقريب التهذيب ص٢٩١ ترجمة (٣١٥٣).

أ- أن البخاري قد أخرج لعباد بن يعقوب، ولكنه لم يخرج له وحده وإنما مقرونًا بغيره.

قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»: «روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثًا واحدًا مقرونًا، وهو حديث ابن مسعود: أي العمل أفضل؟ وله عند البخاري طرقٌ أخرى من رواية غيره»[1]، وقال في «تقريب التهذيب»: «حديثه في البخاري مقرون»[2].

ب- أن صدق عبّادٍ واستبعاد الكذب في حقه هو مما دعا البخاري للتخريج له، ولكن مقرونًا بغيره، وفي هذا دليل على عدل البخاري وعنايته بانتقاء الأحاديث من رواية أصحاب البدع.

ج- أن البخاري قرن حديثه بمن هو أصلح منه عدالة وضبطًا، وهو سعد بن إياس.

٢- روى عدي بن ثابت، عن زِرٍّ قال: قال علي بن أبي طالب ﷺ: «والذي فَلَق الحبَّةَ وبَرَأ النَّسَمَةَ إنّه لعهد النبي الأمّي ﷺ إليّ ألّا يحبني إلا مؤمن، ولا يُبغضني إلا منافق»[3].

---

(١) هدي الساري ص٤١٢.

(٢) تقريب التهذيب ص٢٩١ ترجمة (٣١٥٣).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب «الإيمان» باب «الدليل على أن حب الأنصار وعلي ﷺ من الإيمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق» حديث (٧٨)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٦٧) حديث (٦٩٢٤)، وأحمد في «مسنده» (١/ ٩٥) حديث (٧٣١)، وفي «فضائل الصحابة» (٢/ ٥٧٠) حديث (٩٦١)، والترمذي في كتاب «المناقب» باب «مناقب علي بن أبي طالب ﷺ» حديث (٣٧٣٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٤٧) حديث (٨١٥٣)، وفي «المجتبى» كتاب «الإيمان وشرائعه» باب «علامة المنافق» حديث (٥٠٢٢)، وابن ماجه في مقدمة «سننه» باب «فضل علي بن أبي طالب ﷺ»=

وعدي بن ثابت هذا هو الأنصاري الكوفي التابعي المشهور، ثقة قد وصفه بالتشيع الأئمة كالمسعودي وابن معين وأحمد وأبو حاتم والدارقطني.

قال المسعودي: ما أدركنا أحدًا أقول بقول الشيعة من عدي بن ثابت[١].

وقال فيه ابن معين: شيعي مفرط[٢].

وقال الإمام أحمد: «عدي بن ثابت ثقة إلا أنه كان يتشيع»[٣].

وقال عنه أبو حاتم: «صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم»[٤].

وقال عنه الدارقطني: «رافضي غالٍ»[٥].

ومع هذا فقد أخرج له الأئمة، بل قال بتوثيقه من وصفه بالتشيع، وأخرج له فيما يوافق بدعته كأحمد والنسائي.

وقال ابن حجر عنه: «وثقه أحمد والنسائي والعِجْلي والدارقطني إلا أنه قال: كان يغلو في التشيع»[٦].

=حديث (١١٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٣٦٥) حديث (٣٢٠٦٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٥٩٨) حديث (١٣٢٥)، والبزار في «مسنده» (٢/ ١٨٢) حديث (٥٦٠)، وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي بأحسن من هذا الإسناد»، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(١) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣١) ترجمة (٤٠٨٤).

(٢) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣١) ترجمة (٤٠٨٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٩٠).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢).

(٥) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣١) ترجمة (٤٠٨٤).

(٦) هدي الساري لابن حجر العسقلاني ص٤٢٤.

٣- عن قَيْس بن أبي حازم أن عمرو بن العاص قال: سمعت النبي ﷺ جهارًا غير سرٍّ يقول: «إنّ آل أبي- قال عمرو في كتاب محمد بن جعفر: بياض- ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين»[١].

وقيس بن أبي حازم أبو عبد الله الأحمسي البجلي الكوفي قد نسب إلى النّصب[٢].

وقد وثقه الأئمة إلا أن ابن المديني نقل عن يحيى بن سعيد أنه منكر الحديث[٣]. وقال يعقوب بن شيبة: متقن تكلم فيه أصحابنا[٤].

ومما يتقدم يتبين لنا أنّ ترك رواية المبتدع فيما وافق بدعته ليس من منهج أئمة الحديث المتقدّمين؛ ما دام عدلاً ضابطًا.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب «الأدب» باب «تبل الرحم ببلالها» حديث (٥٩٩٠)، ومسلم في كتاب «الإيمان» باب «موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم» حديث (٢١٥)، وأحمد في «مسنده» (٤/ ٢٠٣) حديث (١٧٨٣٧) من حديث عمرو بن العاص ﷺ.

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ٦١) ترجمة (٤٩).

(٣) انظر: الكاشف (٢/ ١٣٨) ترجمة (٤٥٩٦)، ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص١٥٥ ترجمة (٢٨٥).

(٤) المغني في الضعفاء (٢/ ٥٢٦) ترجمة (٥٠٥٩).

المصادر والمراجع

****

١- الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (٣٨٤- ٤٥٦هـ)، ط. دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢- أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني (٣٦٧- ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٤- الإلزامات والتتبع لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (٣٠٦- ٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٥- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للشيخ أحمد شاكر، ط. دار الكتب العلمية.

٦- البحر الزخار المعروف بمسند البزار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (٢١٥- ٢٩٢هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط. مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٧- تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٨- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٩- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن عساكر الشافعي (٤٩٩- ٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، ط. دار الفكر، بيروت، سنة ١٩٩٥م.

١٠- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١١- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الخضيري (٨٤٩- ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

١٢- تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

١٣- تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣- ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط. دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٤- التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير لابن أمير حاج (ت ٨٧٩هـ)، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٥- التنكيلُ بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣١٣- ١٣٨٦هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط. مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

١٦- تهذيب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣- ٨٥٢هـ)، ط. دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٧- تهذيب الكمال لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِـزِّيِّ (٦٥٤- ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٨- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري الدمشقي (١٢٦٨- ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٩- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٢٠- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٣٩٣- ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، ط. مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٢١- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي التميمي (ت ٣٢٧هـ)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٢٢- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي لحسن بن محمد بن محمود العطار (١١٩٠- ١٢٥٠هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٣- خلق أفعال العباد للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعفي البخاري (١٩٤- ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، ط. دار المعارف، الرياض، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٢٤- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور أمرير المياديني، ط. مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٥- سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٠٧- ٢٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار الريان للتراث، القاهرة.

٢٦- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢- ٢٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. دار الفكر.

٢٧- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (٢٠٩- ٢٧٩هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، والأستاذ كمال يوسف الحوت، ط. المكتبة الثقافية، بيروت.

٢٨- السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥- ٣٠٣هـ)، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢٩- السنة لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (٢٠٦- ٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٣٠- سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.

٣١- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لإبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي (٧٢٥- ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٢- صحيح ابن حبان بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الجندي الحنفي (٦٧٥- ٧٣٩هـ) لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٣٣- صحيح البخاري المسمى «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفي البخاري (١٩٤- ٢٥٦هـ)، تشرَّف بخدمته والعناية به: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط. دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٤- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ)، تحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٣٥- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٢٧- ٧٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، د. محمود محمد الطناحي، ط. دار هجر، الجيزة، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.

٣٦- العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤- ٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، ط. المكتب الإسلامي- بيروت، دار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٧- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (٧٦٢- ٨٥٥هـ)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣- ٨٥٢هـ)، تحقيق: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي والأستاذ محب الدين الخطيب، ط. دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٣٩- فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، ط. دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٤٠- فضائل الصحابة لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤- ٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤١- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمي (١٢٨٣- ١٣٣٢هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٤٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط. دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٤٣- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني (٢٧٧- ٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط. دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٤٤- كتاب الثقات لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٤٥- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط. دار الوعي حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

٤٦- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي لعلاء الدين عبد العزيز ابن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٧- الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٣٩٣- ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ط. المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٤٨- لسان الميزان لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣- ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، ط. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٩- المجتبى من السنن لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥- ٣٠٣هـ)، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٥٠- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي (٦٦١- ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي بمساعدة ابنه محمد، ط. مكتبة المعارف، الرباط بالمغرب، أشرف على الطباعة والإخراج: المكتب التعليمي السعودي بالمغرب.

٥١- المحصول من علم الأصول لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي (٥٤٤- ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٥٢- المستصفى في علم الأصول لأبي حامد مجمد بن محمد بن محمد الغزالي (٤٥٠- ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٥٣- مسند أحمد لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤- ٢٤١هـ)، ط. مؤسسة قرطبة بالهرم، القاهرة.

٥٤- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية (عبد السلام وعبد الحليم وأحمد بن عبد الحليم)، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. مكتبة المدني، القاهرة.

٥٥- مصنف ابن أبي شيبة لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة العبسي الكوفي (١٥٩- ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٥٦- المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني (٢٦٠- ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط. مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٥٧- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (١٨٢-٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط. مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٥٨- معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١- ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٥٩- المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: خليل المنصور، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٦٠- المغني في الضعفاء لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر.

٦١- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوري (٥٧٧- ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط. دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٦٢- مقدمة في أصول الحديث لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي (٩٥٨- ١٠٥٢هـ)، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٦٣- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن سعد بن حَرِيز بن مكي زين الدين الزَّرْعِيِّ الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (٦٩١- ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٦٤- موطأ مالك للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي المدني اليمني إمام دار الهجرة (٩٣- ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي، مصر.

٦٥- الموقظة في علم مصطلح الحديث لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

٦٧- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣- ٨٥٢هـ)، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٨- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣- ٨٥٢هـ)، تصحيح: محمد الزهري الغمراوي، طبعة المطبعة الميمنية، مصر، ١٣٠٨هـ.

٦٩- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣- ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، ط. دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٧٠- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر لمحمد عبد الرءوف المُناوي (٩٥٢- ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، ط. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

* * *